دلالة المنصوبات في تفسير البحر المحيط ودورها في فهم آيات الكتاب الحكيم

د. عزت ملاابراهيمي أ. عدي جاسم آل كريم
جامعة طهران الجامعة الإسلامية في لبنان

The Function of the Accusatives in Tafseer Al-Bahr Al-Muheet and their Role in Understanding the Verses of the Holly Quran

DR. Izzat Mulla Ibrahimi Prof. Uday Jassim Al-Kareem
The Islamic Collective University of Tahran/ Lebanon
ut.ac.irebrahim@m udayja@yahoo.com

Abstract

Arabic language is a vast sea with a rich repository, that no one can reach to it, unless with fruitful and continuous efforts. Those who approached to this sea, turned into a realiable scientific source and trained the researchers whom with remarkable ambition, crossed the path of growth and development of Arabic language. The result of their works was the strength of this language and the extension of the exact meanings. One of the most influential intellectuals and thinkers was Abu Hayan Al andalousy. His boundless knowledge motivated the writer of this article to analyze his syntactic ideas in his book "El Bahar El Mouheet", and investigate theinfluence of former syntactic theories on Abu Hayan's works. Due to the extent of Abu Hayan's syntactic theories and ideas, the authors of the article have mentioned just some of his viewpoints and opinions. First, in the present article there is an overview of Abu Hayan's life and his eminent scientific position, and then the authors analyzed the Sets up ,which concludes object and semi objects--proclamation, exceptions, requesting—and their meaning realm in the book "El Bahar El Mouheet". in the end of the article the authors explained, the role of "Sets up" in the comprehension of the verses of Qur'an.

Key words: Arabic language, implying meanings, Holy Book, El Bahar El Mouheet, Sets up.

الملخص

اللغة العربية بحر عميق غوره كثير دره واسع مداره لا يبحر فيه إلا من تسلح بعقل راجح وصبر جامح وممن نالوا ذلك المنال وصاروا منبعاً عذباً للمعلم والارتجال علماء ازدهرت العربية بهم وارتبطت أسماؤهم بحبكة اللغة العربية ورصانة قواعدها ودقة معانيها ومن هؤلاء الأعلام المفسر والأديب والنحوي الجليل أبوحيان الأندلسي الذي لقب بشيخ النحاة لعلمه الغزير في فن النحو والذي دعانا لدراسة موازنة في دلالة آراءه النحوية في كتابه «البحر المحيط» ومن سبقه من العلماء لبيان موافقته لمن سبقه من العلماء في الرأي أو تفرده في هذه الآراء دراسة وصفية تحليلية ونتيجة لكثرة هذه الآراء قمنا باختيار نماذج منها للبحث والدراسة. وقد بحث الكاتبان في هذه المقالة عن أبي حيان وحياته العلمية والثقافية، وبيّنا مفهوم الدلالة لغة واصطلاحاً، وكتبا عن المفاعيل، ودلالاتها في تفسير «البحر المحيط» ودور هذه الأساليب في فهم آيات الكتاب الحكيم.

الكلمات المفتاحية: البحر المحيط، القرآن الكريم، اللغة العربية، المنصوبات، المعاني الدلالية.

المقدمة:

التعريف بأبي حيان الأندلسي (654. 745هـ): أسمه أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الجياني النفزي بفتح وسكون وهي مدينة بالمغرب الأندلسي، ونفزة بكسر وسكون هي قبيلة من البربر[1] ولد أبوحيان في غرناطة في أواخر شهر شوال من سنة 654هـ وقيل انه ولد في مطخشارش ويبدو أنها ليست مدينة مستقلة بذاتها، وإنما هي حي من أحياء غرناطة أو ضاحية من ضواحيها[2]. أمّا كنيته بأبي حيان فترجع إلى ولده الكبير حيان والظاهر ان الأسرة قد عرفت واشتهرت وذاع صيتها بعميدها أبي حيان الذي خلف خلفا تمكن أن يتبحر في العلوم و يتصدر مجالس العلم و العلماء، فهو عالم وأديب له ديوان شعري مطبوع سار فيه سير العلماء في أشعارهم حيث غلبت عليه الصنعة والتقليد.

نشأته: مما لاشك فيه أن للوراثة والبيئة أثرهما البين في حياة الإنسان وتكوين شخصيته، وهذان العاملان متوفران فيه فأبوه علم من أعلام التفسير كما يروي هو عنه في تفسير سورة الكهف لكن المراجع لم تطلعنا عن أبيه شيئا ويبدوا أنها اكتفت بشهرة ابنه ذي البيان. والعامل الثاني وهي البيئة العلمية ساعدته كثيرا على نضوج فكره وشموخ عقله. وكانت غرناطة حافلة بمدارس العلم المختلفة وأساتذة الحديث والفقه واللغة والأدب شأنها شأن كل المدن الأندلسية الأخرى[3]. فرأه يحدثنا عن نفسه فيقول: «من لدن ميزت أتلمذ للعلماء وانحاز للفقهاء وارغب في مجالستهم وأنافس في نفائسهم، واسلك طريقهم واتبع فريقهم فلا انتقل إلا من إمام إلى إمام. فجعلت العلم سحيري وبالليل سميري يقطع نفائس الأوقات وخسائس الشهوات من مطعم شهي ومشرب روي وملبس بهي وموكب خطي ومفرش وطي ومنصب سني. وأنا أتوسد أبواب العلماء واقتصد أماثل الفقهاء واسهر في حنادس الظلام واصبر على شظف الأيام وآثره على الأهل والمال والولد وارتحل من بلد إلى بلد طلبا إياه»[4].

شيوخه: إنه قد أخذ علمه عن عالم من علماء الأمصار المختلفة بعد ان اخذ التجوال بين البلاد الأندلسية والحجاز وأفريقيا وأخيراً حطّ رحاله في مصر. ومن هولاء العلماء الدهان والقطب القسطلاني وابن الانماطي وابن النحاس وغيرهم الكثير. وقد تأثر بشيخه أبي جعفر بن الزبير الثقفي المتوفي (708هـ) صاحب كتاب «البرهان في ترتيب سور القرآن» وقد اخذ عنه علم النحو والبلاغة واخذ عن شيخه ابن النقيب علم التفسير، وعن ابي الحسن فضل بن إبراهيم علم الأصول والفقه[5]. تذكر لنا المصادر انه كان واسع الثقافة فقد كان لغوي ومفسر ومحدث ومقرئ ومؤرخ وأديب له معرفة باللغات الأجنبية ومنها التركية والفارسية والحبشية، وكان قد قراء عن كتب الصوفية ومعتقداتها وكتب الأديان الأخرى كالتوراة والإنجيل، كما انه حاول الابتعاد عن العلوم الفلسفية والمنطق وعلم الكلام والتنجيم كما ابتعد غيره عنها لما وصف المشتغل بهذه العلوم بالزندقة واتهم بالكفر والفسوق وكان يوش العامل بها الى الحكام فيرمى في غياهب السجون[6].

كان يرى ان أهم العلوم والمعارف علم كتاب الله فيقول: «فان المعارف جمة وهي كلها مهمة وأهمها ما به الحياة الأبدية والسعادة السرمدية وذلك علم كتاب الله هو المقصود بالذات وغيره من العلوم له كالأدوات، هو العروة الوثقى والوزر الأقوى والحبل المتين والصراط المبين»[7]. وقال صاحب «نفح الطيب» مشيرا إلى ثقافته «ولم أر في أشياخي أكثر اشتغالا منه، لأني لم أره قط إلا يسمع أو يشتغل أو يكتب، ولم أره على غير ذلك»[8].

عقيدته: فقد ذكر لنا السيوطي عنه بقوله: «كان ثبتا صدوقا الحجة سالم العقيدة من البدع والاعتزال والتجسيم، وميال إلى أهل الظاهر وإلى محبة علي بن أبي طالب (عليه السلام) كثير الخشوع والبكاء عند تلاوة القرآن»[9].

مصنفاته: له من المصنفات الكثيرة والمتعددة الأغراض منها في التفسير والقراءات واللغة والنحو وغيرها، ويعد كتابه البحر المحيط من أهم مصنفاته كما انه ألف كتاب اسماه النهر الماد وهو مختصر للبحر المحيط وله في القراءات كتاب بعنوان عقد اللالى. فاما كتب اللغة والنحو فهي كثيرة تصل الى نيف وعشرين كتابا منها الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء، والأفعال في لسان الأتراك، والتذكرة، والشذوذ (شرحه ابن هشام)، وفضل النحو، وإعراب القرآن، والهداية في النحو ....

وفاته: توفي في الثامن والعشرين من شهر صفر من سنة 745هـ في مصر من عمر يناهز 91 عاما قضاه في خدمة دينه ولغته وعلمه وقد جاب البلدان بحثا عنها، وبرحيله رزية العربية وطلابها بفاجعة كبيرة فرثاه أحد طلبته بقصيدة، وهو الصفدي[10].

التعريف بتفسير البحر المحيط

لقد اختار عالمنا الجليل اسما لتفسيره هو البحر المحيط، فكان لفظا ومعنى ومضمونا، فالبحر معروف المعنى، ويدل أيضا على الرجل الكريم الجواد، والجواد الواسع الجري، وبحر الأرض أي شقها فكأنما غاص إلى أعمق المعاني في تفسيره، وأما المحيط فهو البحر المحدق، فقد أحاط بالعلوم التي تمكنه من الغوص في بحار حكم كلام الله سبحانه وتعالى وهو القرآن الكريم ومن ثم ليحيط بكتاب العزيز العليم فهو العروة الوثقى والحبل المتين. وتفسير البحر المحيط من أعظم كتب أبي حيان تصنيفا، وكان يسميه الكتاب

الكبير ألفه بعد أن عين مدرسا لعلم التفسير في قبة السلطان الملك المنصور وكان في أواخر سنة عشر وسبعمائة، وكان عمره آنذاك سبعاً وخمسين سنة.

مصادر الكتاب: تعددت مصادر أبي حيان في تفسيره، فضم نقولات كثيرة وإحالات على كتب لا يزال بعضها مخطوطا أو مفقوداً، فهناك كتب في التفسير والمسائل الفقهية، والحديث والقراءات، والنحو، واللغة. فمن بين أهم الكتب التي اعتمد عليها تفسير الكشاف للزمخشري، والمحرر الوجيز لابن عطية، والتحوير والتنوير لابن عاشور، ونقل عن تفسير أبي جعفر الطوسي، وأبي البقاء، ومكي، والرازي، والنيسابوري.

منهجه في التفسير: لقد قام ابو حيان في تفسيره على اساس من اللغة والنحو لذلك جاء تفسيره قويا في بابه محكما في بنيانه، محدد لنا منهجيته في التفسير حيث قال: «اني ابتدأ أولا بالكلام عن مفردات الآية التي أفسرها لفظة لفظه فيما يحتاج فيه إلى اللغة والأحكام النحوية لتلك اللفظة قبل التركيب. فإذا كان للكلمة معنيان أو اكثر ذكر ذلك في أول موضع من تلك الكلمة، لينظر ما يناسب لها من تلك المعاني في كلّ موضع تقع فيه فتحمل عليه»[11]، ويحيل ما يذكره من القواعد النحوية على كتب النحو. ثم يشرع في تفسير الآية ذاكرا سبب نزولها إذا كان لها سبب، ونسخها ومناسباتها وارتباطها بما قبلها. ولا يبخل عليها بما فيها من قراءات فيحشد منها شاذها ومستعملها، ويذكر أقاويل السّلف والخلف في فهم معانيها. وهو العالم في العربية وخبير الإعراب، فيشرح بيان ما فيها من غوامض الإعراب، ودقائق الآداب من بديع وبيان، محيلا في أكثر الأحيان على الموضع الذي تكلم فيه عن تلك اللفظة أو الجملة أو الآية مبتعدا في الإعراب عن الوجوه التي تنزّه القرآن عنها، مبينا أنه ينبغي أن تحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب، فكلام اللّه تعالى أفصح الكلام. وينقل أقاويل الفقهاء الأربعة وغيرهم في الأحكام الشرعية بما فيه تعلقه باللفظ القرآني، محيلا كل ذلك على الدلائل في كتب الفقه.

ومن الجدير بالذكر ان هذا التفسير قد جمع بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي ونعني بالتفسير بالمأثور وهو تفسير القرآن للقرآن أو تفسير الرسول الأكرم (ص) أو تفسير الصحابة والتابعين إلى الآيات المباركة، ولعل أهم كتب التفسير بالرأي كتاب مفتاح الغيب او التفسير الكبير للرازي، وتفسير لباب التأويل للخازن... وغيرهما فنجد في تفسير البحر المحيط للمأثور انه يذكر الآثار الثابتة عن رسول الله (ص) والصحابة والتابعين ونراه أحيانا لا يلتزم بتخريج الحديث ونسبته الى مصادره كما يفعل غيره من مفسري المأثور، وتارة لا يذكر راوي الحديث بل يكتفي بشهرة الحديث بين المفسرين والعلماء.

فمثال تفسير القرآن للقرآن قوله تعالى: «وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ» (البقرة/ 187)، فكلمة «مِنَ الْفَجْرِ» جاءت بيان وشرح للمراد من كلمة «الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ» التي قبلها. وكذلك قوله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ» فانها بيان لقوله تعالى «مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ» في قوله «أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ» (المائدة/ 1).

ومثال تفسير الرسول الكريم (ص) للقرآن حيث فسر الظلم بالشرك في قوله تعالى: «الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ» (الأنعام/ 82)، ومن ثم أيده بقوله تعالى «إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ».

اما تفسيره بالرأي فانه يقوم بالتوضيح الجلي للواضح والخفي من الآيات المباركة كذلك نراه في تفسيره بالرأي تارةً يوافق غيره من المفسرين فيقف موقف الناقل عمن سبقه من المفسرين وأخرى ينفرد بنفسه عن غيره من المفسرين.

بلاغته: أما بلاغته فنراه يذكر لنا عند انتهاء الكلام عن الآية المباركة ومواطن البلاغية من بيان ومعاني وبديع. ويعدد الأوجه البلاغية للآية وهذا النهج زاد من جمالية هذا التفسير وروعته وكساه ثوبا جميلا لفت بها نظار الباحثين والمفسرين.

لغة: ان الناظر في هذا الكتاب يدرك عمق وغزارة علم هذا الرجل ومكانته السامية ومدى اطلاعه على المذاهب النحوية وآراء كل فريق، فنراه يعرض القضية النحوية ومواطن الخلاف ليس نقلا فقط بل مع علمه بدلائل القضية فيرجح ما رآه موافقا للحق الذي طالما ابتغاه وليس تابعا الى مذهب نحوي معين حتى قال قولته الشهيرة: «ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم من حكم ثابتٍ ينقله الكوفيون من كلام العرب لم ينقله البصريون، والعكس كذلك فكم من حكم ثابتٍ ينقله البصريون لم ينقله الكوفيون، وانما

يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية، لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروبٍ من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ»[12]. فيرجح تارة رأي أهل البصرة وأخرى رأي أهل الكوفة، وأحيانا يذكر الخلاف دون أن يرجح، فينقل عن سيبويه والمبرد والكسائي والفراء وثعلب وغيرهم من النحاة.

فمثال الترجيح في أنه رجح رأي الكوفيين في مجيء الفاعل مرفوعا بعد المصدر المنون. ومثال عدم الترجيح، عندما تكلم على ضمير الفصل فقال: «لا موضع له من الإعراب عند البصريين، وله موقع عند الكوفيين، وعند الفراء حسب الاسم الذي قبله، وعند الكسائي حسب الاسم الذي بعده»، اما هو فانه اكتفى بنقل الآراء ولم يرجح شيئا. ومثال استقلاليته في الرأي فهي كثيرة لا يمكن حصرها ننقل منها نموذجاً على سبيل المثال لا الحصر:

1. الخلاف المعروف عند النحاة حول الإعراب هل هو أصل في الأسماء فرع في الأفعال أم لا؟ يقول: «هذا خلاف ليس فيه منفعة كبيرة».
2. حركت التاء المتحركة المضمومة للمتكلم والمفتوحة للمخاطب والمكسورة للمخاطبة يقول: «هذه تعاليل لا يحتاج إليها لأنها تعاليل وضعيات والوضعيات لا تعلل».
3. تسكين الفعل الماضي إذا اسند إلى ضمير المتكلم يقول: «الأولى الإضراب عن هذه التعاليل».
4. يخالف ابن مالك في الاعتماد على الحديث في الاستشهاد لانه مروي بالمعنى.
5. يقول الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا دون الحاجة الى لفظة (قد) لفظا او تقديرا ويستشهد بقوله تعالى: «أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ».
6. يخالف القراء في قوله تعالى: «كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ» حيث قرأ القراء لفظة (كَلَّا) بقراءتين وهما (كلاً وكلّا)، على أنها حرف جواب للزجر، أما هو فقد قراها (كَلّاً) يجعلها منونه على أنها مصدر مأخوذ من الفعل كَلَّ أي تعب واعيا[13].

مفهوم الدلالة:

الدلالة لغة: إنّ أي لفظة في اللغة العربية تمثل المرجعية الأولى لهذه اللفظة هو القاموس الخطابي، فلفظة دلّ كما يراها الرازي الدليل ما يستدل به والدليل الدال، والدال قريب المعنى من الهدي ويذكر ابن منظور ان دلَّ ودلّهُ على الشيء يدلّه دلّاً ودلالةً فاندلَّ أي سدّده اليه ودللتهُ فاندلَ. ويتابع ابن منظور قائلا: «سمعت إعرابيا يقول أما تندل على الطريق؟ والدليل ما يستدل به والدليل الدال وقد دلّه على الطريق يدلّه دَلالة ودِلالة لذلك نخلص إلى ان معنى دلّ يشير إلى الهدي والتسديد والإرشاد»[14].

الدلالة اصطلاحا: فيعني كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول الدال والثاني هو المدلول[15]. وهذا ما اصطلح عليه أهل الميزان والأصول والعربية والمناظرة واستقر عندهم تعريفاً للدلالة[16]، ومن خلال المعنى اللغوي والاصطلاحي نقف على ان الدلالة تمثل السبيل للوصول الى الغاية، وبما ان المعنى هو غاية الكلام، فالدلالة تمثل السبيل الى فهم المعنى من خلال علاقته باللفظ، من هنا صار لفظ المعنى والدلالة مترادفين، والمعنى هو العلاقة المتبادلة بين اللفظ والمدلول، علاقة تمكن كل واحد منهما من استدعاء الآخر ونستنتج كذلك من هذا ان الدلالة اللغوية هي كون الألفاظ متآلفة في تركيب يلزم من العلم بمعاني ألفاظه وكيفية التركيب الوارد به، العلم بالمعنى المراد به ولا بد من الإشارة إلى خصوصية الدلالة اللغوية على المعنى من عمومية الدلالة، اذ ليست دلالة الكلمة على شيء كدلالة الدخان على النار او السحاب على المطر، فهذه دلالة خارجية ينفصل فيها الدال عن المدلول، اما دلالة الكلمة على الشيء فكامنة في مبناها على تصور الإنسان للأشياء [17].

دلالة المفاعيل في تفسير آي القرآن

أولا: المفعول به: ان مصطلح المفعول به عند النحويين ذكره صاحب كتاب طبقات النحويين واللغويين إلى أن المفعول به كان أحد أبواب النحو التي وضعها أبو الأسود الدؤلي ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز، وقد أصلوا له أصولاً فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم فوضعوا أبواب للفاعل والمفعول. وكان لأبي الأسود في ذلك فضل السبق وشي التقدم[18]، فلابد أنه قد مر

بمرحل من النمو والتطور شأنه شأن المصطلحات الأخرى حتى استوى اصطلاحا ناضجا، إذ عرف الشريف الجرجاني المفعول به بقوله: «ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف الجر أو بها أي بواسطة حرف الجر»[19]. وقال ابو البركات الانباري في أسرار العربية المفعول به: «كل اسم تعدى إليه فعل»[20]. وحده الفاكهي بقوله: «ما وقع عليه فعل الفاعل ومنه المنصوب على الاشتغال أو على التنازع أو الاختصاص، أو الإغراء، أو التحذير، أو النداء»[21].

وبين المبرد علة نصب المفعول به بقوله: «وإما كان الفاعل رفعا والمفعول به نصبا ليعرف الفاعل من المفعول»[22]، وذكر أيضا ابن السراج علة نصب المفعول به بقوله: «فهو منصوب، لأن الكلام قد تم قبل مجيئه وفيه دليل عليه، وهذه العلل التي ذكرناها هاهنا هي العلل الأول، وها هنا طل ثوان أقرب منها يصحبها كل نوع من هذه الجمل»[23].

ثم بين ابن السراج علة تسمية المفعول به قائلا: «واعلم ان هذا انما قيل له مفعول به لأنه لما قال لقائل: ضرب وقتل، قيل له: وهذا الفعل بمن وقع؟ فقال بزيد او بعمرو فهذا يكون في المتعدي نحو ما ذكرناه، ولا يقال فيما لا يتعداه نحو: قام وقعد لا يقال هذا القيام بمن وقع؟ ولا هذا القعود بمن حل؟ انما يقال: متى كان هذا القيام؟ وفي أي وقت وأين كان؟»[24].

المسائل:

ورد المفعول به المحذوف في تفسير أبي حيان لقوله تعالى: «إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا» (الأحزاب/ 35)، حيث قال أبو حيان حذف من الحافظات والذاكرات المفعول لدلالة ما تقدم والتقدير: «وحافظاتها وذاكراته»[25]. ولم يكن أبو حيان متفردا بهذا الراي فنجد الزجاج في معاني القران قد تكلم عن المحذوف فقال: «استغنى عن ذكر الهاء بما تقدم ودل على المحذوف ومثله ونخلع ونترك من يفجرك، المعنى ونخلع من يفجرك ونتركه»[26].

وقد تبعه في الرأي الزمخشري في الكشاف فقال: «وحافظاتها وذاكراته، فحذف لأن لظاهر يدل عليه[27]. وأيضا جاء بعده ابن عطية في تفسيره وقد تبعهم في الرأي فقال: «الحافظات حذف ضمير يدل عليه المتقدم، تقديره وحافظاتها، وفي الذاكرات أيضا مثله»[28] وكذلك القرطبي في تفسيره[29].

ونستنتج مما سبق ان أبا حيان في هذه الآية كان ناقلا للآراء التي سبقه من العلماء بدليل ما تقدم من ذكره لآراء العلماء في الحقب التي قبله.

أمّا خلافه عمن سبقه في التفسير فانه يرى ان المفعول المحذوف في قوله تعالى: «لِيَسْأَلَ الصَّادِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَاباً أَلِيماً» (الأحزاب/ 8). يقول الزمخشري في تفسيره الآية المباركة: «ليسأل الله يوم القيامة عند وقوف الأشهاد المؤمنين الذين صدقوا عهدهم ووفوا به، من جملة من أشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى عن صدقهم عهدهم وشهادتهم، فيشهد لهم الأنبياء بأنهم صدقوا عهدهم وشهادتهم وكانوا مؤمنين. أو ليسأل المصدقين للأنبياء عن تصديقهم، لأن من قال للصادق: صدقت، كان صادقا في قوله. أو ليسأل الأنبياء ما الذي أجابتهم به أممهم»[30]. أما أبو حيان فانه يرى أن الهاء في قوله تعالى «صِدْقِهِمْ»، عائدة عليهم أي الأنبياء في بدء الآية المباركة، ومفعول صدقهم محذوف تقديره: عن صدقهم عهده. أو يكون «صِدْقِهِمْ» في معنى تصديقهم ومفعوله محذوف أي عن تصديقهم الأنبياء، لأن من قال للصادق صدقت، كان صادقا في قوله، والتقدير تصديقهم الأنبياء اما ليسال الأنبياء ماذا أجابتهم أممهم؟ أو ليسال عن الوفاء بالميثاق الذي أخذه عليهم، أو ليسال الأنبياء عن تبليغهم الرسالة، أو ليسال الصادقين المؤدين عن الرسل[31].

ولعل أبا حيان قد انفرد بمسألة عودة الضمير في لفظة «صِدْقِهِمْ» والذي يراه انه يعود إلى الأنبياء في بدء الآية الشريفة بدليل عدم وجود هذا الرأي عند العلماء السابقين وتأييد اللاحقين له. وهذا الرأي صحيح بدليل ما جاء به العلماء الذين جاءوا بعد أبي حيان نجدهم قد تبعوه في الرأي فهذا السمين الحلبي يقول: «ومفعول، في «صِدْقِهِمْ» محذوف أي؛ صدقهم عهدهم. ويجوز أن يكون

«صِدْقِهِمْ» في معنى تصديقهم، ومفعوله محذوف أيضا أي عن تصديقهم الأنبياء»[32]. وكذلك تبعهم بالرأي أبو حفض الدمشقي في تفسيره اللباب في علوم الكتاب[33].

ثانيا: المفعول المطلق: ذكر سيبويه: «أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث، ألا ترى أن قولك: قد ذهب بمنزلة قد كان منه ذهاب، وإن قلت ضرب عبد الله لم يستبن أن المفعول زيد أو عمرو، ولا يدل على صنف، كما ان ذهب قد دل على صنف وهو الذهاب، وذلك قولك؛ ذهب عبد الله الذهاب الشديد، وقعد قعدة سوء وقعد قعدتين لما عمل في الحدث عمل في المرة منه والمرتين، وما يكون ضربا منه، فمن ذلك: قعد القرفصاء»[34].

ولم يطلق سيبويه عليه لفظ المفعول المطلق، وإنما اكتفى بالإشارة إليه بهذه الطريقة الوصفية، كما هي عادته في تبين الظاهرة النحوية، إلا أنه ذكر اسم الحدثان وهو بعينه المفعول المطلق الذي نحن بصدده؛ وإنما وصفه بالحدثان لأنه يمثل الحدث الذي هو روح الفعل، فعند قولك ضربت زيداً، فكأنما برفع يدك وإيقاعها على زيد قد أوجدت الحدث وهو الضرب بعد أن لم يكن، فصار الضرب هو فعلك وفعلك هو الضرب، بذلك يسميه سيبويه في موضع آخر بالفعل؛ لأن الفعل يقوم بالفاعل، والحدث يقوم أيضا بالفاعل، فكان هذا التقارب بينهما غير أن الفعل يشتمل على الزمن فضلاً عن الحدث.

وقد بين ابن السراج في كتابه الأصول في النحو إلى ان المصدر هو المفعول المطلق، فقال: «هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين، فمعنى قولك قام زيد وفعل زيد قياماً سواء، وإذا قلت ضربت فإنما معناه أحدثت ضربا وفعلت ضربا فهو المفعول الصحيح ألا ترى أن القائل يقول: من فعل هذا القيام؟ فنقول أنا. ومن ضرب هذا الضرب الشديد؟ فنقول أنا فعلته، تريد: أنا ضربت هذا الضرب وقولك ضربت هذا الضرب[35].

وحدد الفاكهي المصدر بقوله: اسم لحادث يوجد فيه الفعل[36] وفي شرح ابن عقيل المصدر هو المنتصب توكيدا لعامله أو بيانا لنوعه أو عدده، نحو ضربت ضربا وسرت سير زيد، وضربت ضربتين، وسمي مفعولا مطلقا لصدق المفعول عليه غير مقيد بحرف جر ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات، فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيدا، كالمفعول به، والمفعول فيه والمفعول معه، والمفعول له[37] وحدد الرضي في شرح الكافية المصدر بأنه: اسم الحدث الجاري على الفعل[38].

وسبب تسميته بالمفعول المطلق هو أن حمل المفعول عليه لا يحوج إلى صلة؛ لأنه مفعول الفاعل حقيقة بخلاف سائر المفعولات فإنها ليست بمفعول الفاعل، وتسمية كل منها مفعولا إنما هو باعتبار إلصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو فيه أو معه، فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجر بخلافه، وبهذا استحق أن يقدم عليها في الوضع[39].

المسائل:

ورد المفعول المطلق في تفسير أبي حيان لقوله تعالى: «مَّا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَراً مَّقْدُوراً» (الأحزاب/ 38). فقال: «وانتصبت «سُنَّةَ اللَّهِ» على أنه اسم موضوع موضع المصدر، قال الزمخشري أو على المصدر أو على إضمار فعل تقديره ألزم أو نحوه، أو على الإغراء، كأنه قال: فعليه سنة الله»[40].

وقال النحاس في إعراب القرآن: «سُنَّةَ اللَّهِ مصدر لأن قبله ما هو بمعنى سن ذلك»[41]. وتبعه في الرأي ابن أبي الزمنين ت(399هـ) في تفسيره؛ ومكي بن أبي طالب القيرواني في الهداية إلى بلوغ النهاية ثم جاء الزمخشري في الكشاف فقال: «سُنَّةَ اللَّهِ اسم موضوع موضع المصدر كقولهم تربا وجندلا، كأنه قيل سن الله ذلك سنة في الأنبياء الماضين»[42]. وبعده جاء ابن عطية في المحرر الوجيز فقال: «وسُنَّةَ نصب على المصدر أو على إضمار فعل تقديره ألزم أو نحوه أو على الإغراء كأنه قال فعليه سنة الله»[43]. وجاء ابن الجوزي (ت597هـ) فنصبها على المصدر تبعه القرطبي. والأصح ان نضع (سُنَّةَ) موضع المصدر بدليل إجماع اغلب العلماء الذين جاءوا قبله، فكان أبو حيان قد اكتفى بجمع آراء من تقدم من العلماء.

كذلك جاء المفعول المطلق في تفسير أبي حيان لقوله تعالى: «سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً» (الأحزاب/ 26). فقال: «سُنَّةَ اللَّهِ مصدر مؤكد، أي سن الله في الذين ينافقون الأنبياء أن يقتلوا حيثما ظفر بهم»[44]. وجدنا أن أبا حيان لم يكن السباق في هذا

الرأي وإنما هنالك علماء قد سبقوه في الرأي منهم الزجاج في معاني القرآن، كذلك ابن أبي الزمنين في تفسيره وأيضا مكي بن أبي طالب القيرواني في الهداية إلى بلوغ النهاية والزمخشري صاحب الكشاف حيث عدّوا «سُنَّةَ اللَّهِ» في موضع مصدر مؤكد، أي سن الله في الذين ينافقون الأنبياء ان يقتلوا حيثما ثقفوا وتبعهم الطبرسي وابن عطية والقرطبي. وبذلك يكون أبو حيان ناقلا من آراء من سبقه من علماء التفسير في هذه الآية المباركة.

أشباه المفاعيل

أولا: الحال

الحال في اللغة: قال ابن منظور: «والحال كنية الإنسان وهو ما كان عليه من خير أو شر، يذكر ويؤنث، والجمع أحوال وأحوله، الأخير عن اللحياني قال ابن سيده: «وهي شاذة لأن وزن حال فعل، وفعل لا يكسر على أفعله. يقال حال فلان حسنة وحسن، والواحدة حالة، يقال: هو بحالة سوء، فمن ذكر الحال جمعه أحوالا»[45]. وقال الجرجاني: «الحال في اللغة نهاية الماضي وبداية المستقبل»[46].

وأما الحال في الاصطلاح فقد دار تعريف النحاة للحال حول كونه وصف فضلة منتصب مبين هيئة ما قبله من فاعل أو مفعول. قال الجرجانى فى التعريفات: «ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به، لفظا نحو: ضربت زيدا قائما، أو معنى نحو زيد في الدار قائما»[47]. جاء في شرح التسهيل هو ما دل على هيئة صاحبها، متضمنا ما فيه معنى (في)، غير تابع ولا عمدة[48]، وقال ابن مالك في ألفيته واصفا الحال:

الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال ك فرداً أذهب

أما صفة الحال، فهي نكرة بعد معرفة قد تم الكلام عليها، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى نحو قولك: جاء زيد راكباً، كلمة راكب جاءت بعد معرفة وهي زيد وقد تم الكلام عليه بدون كلمة (راكب)، فلو قلت: جاء زيد، لكان كلاما تاما. وأما صاحب الحال فقد عرفنا أنه الفاعل أو المفعول أو هما معا، وهما إما أن يكونا معرفتين أو نكرتين مغنيتين غناء المعدة.

أقسام الحال:

1- حال مفرد، ما ليست جملة ولا شبه جملة نحو: اشرب الماء صافيا. 2- حال شبه جملة، وهو الظرف والجار والمجرور نحو كنت فى الطائرة فأبصرت البيوت الكبيرة فوق الأرض صغيرة ولابد في شبه الجملة أن يكون تاما، أي مفيدا، وإفادته قد تكون بالإضافة أو بالنعت، أو بالعدد، أو بغير ذلك مما يكون مناسبا له. 3- حال الجملة، قال الجرجاني: «الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفادت، نحو زيد قائم، أو لم تفد، نحو إن تكرمني، فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه، فتكون الجملة اعم من الكلام مطلقا»[49].

وتقع الجمل موقعا إعرابيا، كأن تقع خبرا أو مفعولا، أو حالا، أو مضافا إليها، أو جوابا للشرط جازم بعد الفاء أو إذا، أو تابعة لمفرد أو لجملة لها محل من الإعراب[50].

المسائل:

وقد ورد الحال شبه جمله عند أبي حيان في شرحه لقوله تعالى: «وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزاً» (الأحزاب/ 25). فقال: «بِغَيْظِهِمْ» فهو حال والباء للمصاحبة و«لَمْ يَنَالُوا»؛ حال ثانية ، أو من الضمير في «بِغَيْظِهِمْ»، فيكون حالا متداخلة. وقال الزمخشري ويجوز أن تكون الثانية بيانا للأولى، أو استئنافا. ولا يظهر كونها بيانا للأولى، ولا للاستئناف، لأنها تبقى كالمفلتة مما قبلها[51]. ذكر الزمخشري في تفسير الكشاف لقوله تعالى: «بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا»، فقال: بغيظهم مغيظين، كقوله: تُنبتُ بالدهنِ لم ينالوا خيرا غير ظافرين، وهما حالان بتداخل أو تعاقب ويجوز أن تكون الثانية بيانا للأولى أو استئنافا[52]. وإلى هذا الرأي ذهب الطبري والعكبري وبذلك يكون أبو حيان ناقلا لآراء من سبقه من العلماء كما تقدم. أما من جاء بعد أبي حيان كأمثال أبي

مسعود والكاشاني ومحمد رضا القمي وغيرهم فيرون أنهما حالان، أما الآلوسي فيرى أنهما بمعنى غير ظافرين وهما حالان، بتداخل أو تعاقب[53].

وورد الحال مفردا في شرح أبي حيان عند شرحه لقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً» (الأحزاب/ 45)، فقال: «وانتصب شاهدا على انه حال مقدرة اذا كان قولك عند الله وقت الإرسال يكن شاهدا عليهم»[54]. وقال الزجاج في معاني القرآن: «شاهدا على أمتك بالإبلاغ، أي إبلاغ الرسالة، ومبشرا بالجنة ومنذرا من النار، وهذا كله منصوب على الحال، أي أرسلناك في حال الشهادة والبشارة والإنذار»[55]. وقال الشيخ الطوسي «شاهدا» نصب على حال مقدر على القول الأول، وعلى حال غير مقدرة على القول الثاني[56]. وتبعهم الزمخشري في الرأي فقال: «وإنما يكون شاهدا عند تحمل الشهادة أو عند أدائها قلت: هي حال مقدرة كمسئلة الكتاب مررت برجل معه صقر صائدا به غدا، أي مقدرا به الصيد غدا»[57]، ووافقهم بذلك القرطبي والثعالبي وابن مسعود والآلوسي وابن عاشور وغيرهم الكثير وبذلك يكون أبو حيان في تفسيره لهذه الآية مجرد ناقلا لأراء من تقدم ولم يضف إليه شيئا.

وقد ورد الحال مفردا عند أبي حيان أيضا في شرحه لقوله تعالى: «وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ» (سورة البقرة/ 135). قال أبو حيان: «ذكروا أن حنيفاً منصوب على الحال من إبراهيم أي في حال حنيفيته قاله المهدوي وابن عطية والزمخشري، قال الزمخشري كقولك: رأيت وجه هند قائمة، وأنه منصوب بإضمار فعل حكاه ابن عطية وقال: لأن الحال تعلق من المضاف إليه انتهى، وتقدير الفعل: تتبع حنيفا، وأنه منصوب على القطع حكاه السيحاوندي وهو تخريج كوفي، لأن النصب على القطع إنما هو مذهب الكوفيين، وقد تقدم لنا الكلام فيه واختلاف الفراء والكسائي فكان التقدير: بل ملة إبراهيم الحنيف، فلما نكره لم يمكن اتباعه إياه فنصبه على القطع، أما الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف غير عامل في المضاف إليه قبل الإضافة فنحن لا نجيزه سواء أكان جزءا مما أضيف إليه أو كالجزء أو غير ذلك. وأما النصب على القطع فقد ردّ هذا الأصل البصريون، وأما إضمار الفعل فهو قريب ويمكن أن يكون منصوبا على الحال من المضاف»[58].

فعلى هذا القول انتصب قوله تعالى حنيفاً الواردة في الآية السابقة على الحال من المضاف وهو اختيار أبي حيان، وأجاز ابن عطية أن تكون منصوبة بإضمار فعل أي نصبت على المفعولية، أما الكوفيون فقد اختاروا النصب على القطع وقد ردّ هذا القول البصريون، وبعد أن عرض أبو حيان هذه الآراء رجح قول البصريين، أي النصب على الحال. وهذا الذي ذكره أبو حيان جاء متفقا مع قول العكبري الذي قال: «حنيفاً حال من إبراهيم، والحال من المضاف إليه ضعيف في القياس قليل في الاستعمال، وسبب ذلك أن الحال لابد لها من عامل فيها، والعامل فيها هو العامل في صاحبها، ولا يصح أن يعمل المضاف في مثل هذا في الحال»[59].

ووجه قول من نصبه على الحال أنه قدّر العامل معنى اللام أو معنى الإضافة، وهو المصاحبة والملاصقة وقيل حسن جعل حنيفا حالا، لأن المعنى نتبع إبراهيم حنيفا وهذا جيد، لأن الملة هي الدين والمتبع إبراهيم. وقيل هو منصوب بإضمار أعني.

وقد ورد الحال جملة أيضا وجاءت هذه المسألة في تفسير أبي حيان لقوله تعالى (البقرة/ 165): «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ». قال أبو حيان: «والجملة من يحبونهم حال من الضمير المستكن في يتخذ أو صفة للأنداد ويجوز أن تكون صفة من، إذا جعلتها نكرة موصوفة، وجاز ذلك لأن في يحبونهم ضمير أندادا وضمير من وأعاد الضمير على المعنى إذ تقدم الحمل على اللفظ في يتخذ إلى افراد الضمير وقد وقع الفصل بين الجملتين وهو شرط على مذهب الكوفيين»[60].

قال أبو حيان في هذه الآية أن جملة يحبونهم منصوبة إما صفة لأنداد الواقعة مفعول به أو حال من الضمير في يتخذ. وقد فصل هذه الآراء العكبري حيث قال فيها: «يحبونهم في موضع نصب، صفة للأنداد ويجوز أن يكون في موضع رفع صفة لمن إذا جعلتها نكرة»[61]. وجاز الوجهان لأن في الجملة ضميرين أحدهما لمن، والآخر للأنداد وكني عن الأنداد ب"هم" كما يكنى بها عمن يعقل، لأنهم نزلوها منزلة من يعقل. والأرجح أن تكون صفة لأنداد.

ثانيا: الاستثناء

الاستثناء لغة: جاء في معجم العين لخليل بن أحمد الفراهيدي انه مصدر استثنى يستثني من الثني والسين والتاء زائدتان لا تفيدان معنى الطلب هنا[62]، وكذلك قال ابن منظور في لسان العرب: «وثنى الشيء رد بعضه على بعض، فتثنى وانثنى واثنوني انعطف ويثنى الحية بالكسر انثناؤها أو ما تعوج منها إذا تثنت، ومن الوادي منعطفة، واستثنيت الشيء من الشيء، حاشيته، ومنها العطف تقول ثنيت الحبل إذا عطفت بعضه على بعض»[63].

الاستثناء اصطلاحا: هو إخراج الشيء مما دخل فيه هو وغيره بلفظ شامل لهما وإدخاله في ما خرج عنه هو وغيره بلفظ شامل لهما؛ وحدده الفاكهي بقوله: «الاستثناء هو المخرج تحقيقا أو تقديرا بإلا أو إحدى أخواتها من مذكور، أو متروك بشرط الفائدة»[64]. وقال ابن يعيش في الاستثناء: «وحقيقته تخصيص صفة عامة فكل استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء، فإذا قلت قام القوم إلا زيدا، تبين بقولك إلا زيدا، أنه لم يكن داخلا تحت الصدر، إنما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازا، وهذا معنى قول النحويين أن الاستثناء إخراج بعض من كل أي إخراجه من أن يتناوله الصدر فإن كان الاستثناء خص المستثنى، أي من جنسه فمتصل وإن لم يكن بعضا من المستثنى منه فمنقطع لانقطاعه إذا كان من غير نوعه»[65].

وذكر ابن السراج علة نصب المستثنى تشبيها له بالمفعول إذا أتى بعد استغناء الفعل بالفاعل وبعد تمام الكلام، فإذا قلت جاءني القوم إلا زيدا فجملة جاءني القوم كلام تام، فلو جاز أن تذكر زيدا، بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصبا، ولكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر، فلما توسطت (إلا) حدث معنى الاستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد إلا، فالمستثنى بعض من المستثنى منه، والعلة على مشابهة[66].

المسائل:

جاء الاستثناء عند أبي حيان في شرحه لقوله تعالى: «*يُخادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذينَ آمَنُوا* وَما يَخْدَعُونَ إِلاَّ أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ» (البقرة/ 9). قال أبو حيان: «ومن قرأ وما يخادعون أو يخدعون مبنياً للمفعول. فانتصاب ما بعد إلا على ما انتصب عليه زيد غبن رأيه: إما على التمييز على مذهب الكوفيين، وإما على التشبيه بالمفعول به، على ما زعم بعضهم، وإما على إسقاط حرف الجر أي في أنفسهم أو عن أنفسهم أو ضمن الفعل معنى ينتقضون ويستلبون»[67].

ركز أبو حيان في هذه الآية على المنصوب بعد إلا، أي انتصاب «أَنْفُسَهُمْ» فهو لا يخرج عن خيارات ثلاثة إما على التمييز وهو رأي أسنده إلى الكوفيين أو ينصب تشبيها بالمفعول أو ينصب على نزع الخافض كما فصل ذلك أبو حيان.

وفي إعراب هذه الآية فصل العكبري القول حيث ذكر في قوله تعالى: «*يُخادِعُونَ اللَّهَ*، في الجملة وجهان: أحدهما: لا موضع لها. والثاني: موضعها نصب على الحال. وفي صاحب الحال والعامل فيها وجهان أحدهما، هي من الضمير في يقول، فيكون العامل فيها يقول، والتقدير: يقول آمنا مخادعين. والثاني: هي حال من الضمير في قوله: بمؤمنين، والعامل فيها اسم الفاعل والتقدير: وما هم بمؤمنين في حال خداعهم. أما قوله: إِلاَّ أَنْفُسَهُمْ، أي عن أنفسهم، وأنفسهم منصوب بأنه فاعل»[68].

ورد الاستثناء أيضا في شرح أبي حيان لقوله تعالى: «لَّا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِن بَعْدُ وَلَا أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيباً» (الأحزاب/ 52)، فقال: «وأما إن كانت موصولة واقعة على الجنس، فهو استثناء من الجنس، يختار فيه الرفع على البدل من النساء. ويجوز النصب على الاستثناء، وإن كانت مصدرية، ففي موضع نصب، لأنه استثناء من غير جنس الأول، قاله ابن عطية، وليس بجيد، لأنه قال: والتقدير: إلا ملك اليمين، وملك بمعنى: مملوك»[69].

وقد سبقه إلى هذا الرأي الشيخ الطبري في تفسيره فقال: الا ما ملكت يمينك استثناء من النساء ومعنى ذلك لا يحل لك النساء من بعد اللواتي أحللتهن لك، إلا ما ملكت يمينك من الإماء، فإن لك أن تملك من أي أجناس الناس شئت من الإماء[70] وتبعه الشيخ الطوسي. وأما ابن عطية فنجده أكثر تفصيلا لهذا الرأي فقال: «كلمة ما في «إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ»، في موضع رفع بدل من النساء. ويجوز أن تكون في موضع نصب على الاستثناء وفي النصب ضعف. ويجوز أن تكون ما مصدرية والتقدير إلا ملك يمينك وملك

بمعنى مملوك وهو في موضع نصب لأنه استثناء من غير الجنس الأول، والرقيب فعيل بمعنى فاعل أي راقب»[71]. نستنتج مما تقدم ان أبا حيان كان جامعا لأراء من سبقه من العلماء والمفسرين لهذه الآية المباركة.

ذكر أبو حيان رأي الكوفيين في معني الإستثناء عند قول تعالى: «وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلاّ إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ» (البقرة/ 34). قال أبو حيان: «فلما استثنى إبليس كان محكوما عليه بأنه ترك السجود أو بأنه مسكوت عنه غير محكوم عليه والمقصود الإخبار عنه بأنه خالف حاله حال الملائكة فناسب أن يبدأ أولا بتأكيد ما حكم به عليه في الاستثناء أو بإنشاء الإخبار عنه بالمخالفة، والذي يؤدي هذا المعنى هو الإباء من السجود إذا قلت قام القوم إلا زيدا فمذهب الكسائي أن التخريج من الاسم وأن زيدا غير محكوم عليه بقيام ولا غيره فيحتمل أن يكون قد قام وأن يكون غير قائم، ومذهب الفراء أن الاستثناء من الفعل. والصحيح مذهبنا وهو أن الاسم مستثنى من الفعل. ودلائل هذه المذاهب مذكورة في كتب النحو»[72].

في قوله تعالى (إِلاّ إِبْلِيسَ) استثناء، والذي ذهب إليه أبو حيان أن الاستثناء أو التخريج يكون من الفعل وهو في هذه الآية سجد وقد اختار هذا الرأي الفراء، وأما الكسائي فقد ذكر أن التخريج يكون من الاسم، وقد رجح أبو حيان رأي المدرسة البصرية، وذلك بتصريحه بذلك حيث قال: «والصحيح مذهبنا».

وللمفسرين والمعربين آراء حول هذه الآية فقد ذكر الأخفش في معاني القرآن أن إبليس انتصب لأنك شغلت الفعل بهم عنه فأخرجته من الفعل من بينهم كما تقول جاء القوم إلا زيدا لأنك لما جعلت لهم الفعل وشغلته بهم وجاء بعدهم غيرهم شبهته بالمفعول به بعد الفاعل وقد شغلت به الفعل[73]. ان الأخفش قد وافق الفراء ومن تبعه وما ذهب إليه أصحاب المدرسة البصرية وهو أنسب الأقوال لموافقته المعني. أما العكبري يعتقد «هو استثناء منقطع لأنه لم يكن من الملائكة وقيل هو متصل لأنه كان في الابتداء ملكا»[74].

خاتمة البحث

لابد لنا أن نعرض بعض أهم النتائج التي توصلنا اليها خلال مسيرتنا مع هذا البحث ومنها:

١. كان أبو حيان الأندلسي واسع العلم كثير التأليف في مختلف المجالات لم ينكب على علم محدد بل أقبل على كل علوم عصره ينهل منها ساعدته هذه العلوم على نضوج فكره وشموخ عقله ورصانة الرأي. وهو مفسر بارع ونحوي محذق ألمّ بقضايا النحو جميعها، فنراه يعرض القضية النحوية ومواطن الخلاف ليس نقلاً فقط بل مع علمه بدلائل القضية فيرجح ما رآه موافقا للحق الذي طالما ابتغاه وليس تابعاً إلى مذهب نحوي معين.

2. يعد كتابه البحر المحيط بعد الإطلاع عليه، كتابا جامعا، لفنون العربية، نحوا وصرفا ولغة وأدبا وبلاغة، يستطيع الباحث أن يستخلص كل علم من هذه العلوم على حده، ويجعل من هذا الكتاب مرجعا أصيلا. جمع أبو حيان في هذا الكتاب، آراء متعددة للعديد من النحويين والمفسرين لكتاب الله ولهذا يجد المتصفح لهذا الكتاب، آراء متباينة حينًا ومتوافقة حينًا آخر.

٣. اغلب الآراء النحوية التي ذكرها أبو حيان في تفسيره فيما يخمن المنصوبات مسبوق إليها ذاكرا لنا آراء المفسرين الذين سبقوه بكل دقة وأمانة.

4. كان أبو حيان كثير الاستشهاد بآراء من سبقه من العلماء أمثال الشيخ الطوسي وابن عاشور والرازي، وغيرهم من علماء النحو والتفسير. وعلى الرغم من أخذه من جميع المذاهب إلا أنه أكثر الأخذ عن الزمخشري وابن عطية، ردا وتفنيدا. وغيرته الشديدة على كتاب الله تعالى والتصدي للرد عليه، فهو يهاجم كل من يخطئ قراءة بعينها، فهو يدافع عن كل القراءات دفاعا مستميتا.

5. يميل في أحيان كثيرة إلى آراء المدرسة البصرية مع أخذه من كل المدارس ولعل ذلك يرجع إلى تنقله في البلاد العربية غربا وشرقا ومقابلته للعديد من العلماء على اختلاف مناهجهم ومذاهبهم.

6. لقد لمست من اطلاعنا على جزء يسير من آراء أبي حيان رصانة وعمق التفكير لما حملته من معانٍ كانت خلاصة لما سبقه من علماء أجلاء اختصوا وأبدعوا في علم النحو والتفسير فهو دليل على معرفته التامة لعلوم البلاغة ودلائل الألفاظ.

هوامش البحث:

1. ياقوت الحموي، شهاب الدين أبي عبدالله، **معجم البلدان**، ج2، ص226
2. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج1، ص280
3. المقري التلمساني، أحمد بن محمد، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب**، تحقيق إحسان عباس، ج3، ص194
4. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، **البحر المحيط**، تحقيق عادل احمد عبد الموجود وآخرون، ج1، ص29
5. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج1، ص450
6. انظر: المقري التلمساني، أحمد بن محمد، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب**، تحقيق إحسان عباس، ج2، ص565؛ والسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج1، ص280– 282
7. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، **البحر المحيط**، تحقيق عادل احمد عبد الموجود وآخرون، ج1، ص99
8. المقري التلمساني، أحمد بن محمد، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب**، تحقيق إحسان عباس، ج2، ص520
9. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج1، ص282
10. ينظر: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، **البحر المحيط**، تحقيق عادل احمد عبد الموجود وآخرون، ج1، ص46
11. نفس المصدر، ج1، ص6
12. نفس المصدر، ج3، ص500
13. لمن يرغب في المزيد فلينظر: تفسير البحر المحيط ج1، ص62 وما بعدها.
14. ينظر: الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، **مختار الصحاح**، ص98؛ وابن منظور، جمال الدين، **لسان العرب**، تحقيق عبد الله على الكبير وآخرون، مادة «دلّ»، ج11، ص248؛ والفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، نفس المادة، ج3، ص377
15. الجرجاني، علي بن محمد، **معجم التعريفات**، وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السود، ص139
16. التهانوي، محمد علي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، ج2، ص284
17. عبد البديع، لطفي، **التركيب اللغوي للأدب**، ص47
18. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ص12
19. الجرجاني، علي بن محمد، **معجم التعريفات**، وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السود، ص200
20. أبو البركات الأنباري، عبدالرحمن بن محمد، **أسرار العربية**، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ص37
21. الفاكهي، عبد الله بن أحمد، **شرح الحدود النحوية**، دراسة وتحقيق الدكتور صالح بن حسين العائد، ص97
22. المبرد ،محمدبن يزيد، **المقتضب**، ج1، ص8
23. ابن السراج، محمد بن السري، **الأصول في النحو**، تحقيق عبدالحسين الفتلي، ج1، ص54
24. نفس المصدر، ج1، ص171
25. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، **البحر المحيط**، تحقيق عادل احمد عبد الموجود وآخرون، ج8، ص480
26. الزجاج، إبراهيم بن السري، **معاني القرآن واعرابه**، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ج4، ص227
27. الزمخشري، محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ج3، ص539
28. ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبدالحق، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ج4، ص385
29. القرطبي، شمس الدين محمد بن أحمد، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق احمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ج14، ص186
30. الزمخشري، محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ج3، ص 524
31. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، **البحر المحيط**، تحقيق عادل احمد عبد الموجود وآخرون، ج8، ص456
32. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق علي محمد معوض وآخرون، ج9، ص96
33. ابوحفض الدمشقي، عمر بن علي، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ج15، ص 68
34. سيبوية، عمر بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، ج1، ص ٣٤ –٣٥
35. ابن السراج، محمد بن السري، **الأصول في النحو**، تحقيق عبدالحسين الفتلي، ج1، ص159
36. الفاكهي، عبد الله بن احمد، **شرح الحدود النحوية**، دراسة وتحقيق الدكتور صالح بن حسين العائد، ص39
37. ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ج1 ،ص557
38. ابن مالك، محمد بن عبد الله، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي، ج2، ص178

39. الصبان، محمد بن علي، **حاشية الصبان على شرح الاشموني**، تحقيق عبدالحميد هنداوي، ج2، ص110
40. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، **البحر المحيط**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ج8، ص484
41. أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد، **معاني القران الكريم**، تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني، ج3، ص217
42. الزمخشري، محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ج3، ص542
43. ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبدالحق، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ج4، ص388
44. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، **البحر المحيط**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ج8، ص506
45. ابن منظور، جمال الدين، **لسان العرب**، تحقيق عبد الله على الكبير وآخرون، ج11، ص190
46. الجرجاني، علي بن محمد، **معجم التعريفات**، وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السود، ص81
47. الجرجاني، نفس الصفحة
48. ابن مالك، محمد بن عبد الله، **شرح التسهيل**، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ج2، ص94
49. الجرجاني، علي بن محمد، **معجم التعريفات**، وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السود، ص78
50. ابن هشام، عبدالله بن يوسف، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ص536
51. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، **البحر المحيط**، تحقيق عادل احمد عبد الموجود وآخرون، ج8، ص 469
52. الزمخشري، محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ج3، ص533
53. الآلوسي، شهاب الدين، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق علي عبدالباري عطية، ج21، ص174
54. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، **البحر المحيط**، تحقيق عادل احمد عبد الموجود وآخرون، ج8، ص487
55. الزجاج، إبراهيم بن السري، **معاني القرآن واعرابه**، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ج4، ص231
56. الطوسي، أبي جعفر محمد بن الحسن، **التبيان في تفسير القرآن**، تحقيق وتصحيح احمد حبيب قصير العاملي، ج9، ص318
57. الزمخشري، محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ج3، ص546
58. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، **البحر المحيط**، تحقيق عادل احمد عبد الموجود وآخرون، ج1، ص577
59. العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق علي محمد البجاوي، ج1، ص120
60. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، **البحر المحيط**، تحقيق عادل احمد عبد الموجود وآخرون، ج1، ص643
61. العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق علي محمد البجاوي، ج1، ص134
62. خليل بن أحمد الفراهيدي، **كتاب العين**، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، ذيل مادة "ثني"، ج8، ص242
63. ابن منظور، جمال الدين، **لسان العرب**، تحقيق عبد الله على الكبير وآخرون، ذيل مادة "ثني"، ج14، ص115
64. الفاكهي، عبد الله بن احمد، **شرح الحدود النحوية**، دراسة وتحقيق صالح بن حسين العائد، ص116
65. ابن يعيش، يعيش بن علي، **شرح المفصل للزمخشري**، ج2، ص75-80
66. ابن السراج، محمد بن السري، **الأصول في النحو**، تحقيق عبدالحسين الفتلي، ج1، ص281
67. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، **البحر المحيط**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ج1، ص187
68. العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق علي محمد البجاوي، ج1، ص25
69. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، **البحر المحيط**، تحقيق عادل احمد عبد الموجود وآخرون، ج8، ص497
70. الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان عن تأويل آي القران**، تحقيق الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي، ج22، ص41
71. ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبدالحق، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ج4، ص394
72. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، **البحر المحيط**، تحقيق عادل احمد عبد الموجود وآخرون، ج1، ص304
73. الأخفش، **معاني القرآن**، تحقيق عبد الامير محمد أمين، ج1، ص 57
74. العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق علي محمد البجاوي، ج1، ص51

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1. الآلوسي، شهاب الدين. تحقيق: عطية، علي عبدالباري. 2005م. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت.
2. إبن السراج، محمد بن السري. تحقيق: الفتلي، عبدالحسين. 1999م. الأصول في النحو. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت.
3. إبن عادل الدمشقي، عمر بن علي. تحقيق: عبد الموجود، عادل أحمد وعلي محمد معوض. 1998م. اللباب في علوم الكتاب. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.
4. إبن عطية الأندلسي، أبو محمد عبدالحق. تحقيق: محمد، عبد السلام عبد الشافي. 2001م. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.
5. إبن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن. تحقيق: عبد الحميد، محيي الدين. 1980م. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. الطبعة الأولى، دار التراث، القاهرة.
6. إبن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: هارون، عبدالسلام محمد. 1979م. مقاييس اللغة. الطبعة الأولى، دار الفكرة، القاهرة.
7. إبن مالك، محمد بن عبد الله. تحقيق: هريدي، عبدالمنعم أحمد. 1982م. شرح الكافية الشافية. الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية المتحدة.
8. إبن مالك، محمد بن عبد الله. تحقيق: السيد، عبد الرحمن ومحمد بدوي المختون. 1990م. شرح التسهيل. الطبعة الأولى، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة.
9. إبن منظور، جمال الدين. تحقيق: على الكبير، عبد الله وآخرون. 1971م. لسان العرب. الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة.
10. إبن هشام، عبدالله بن يوسف. تحقيق: عبد الحميد، محمد محيي الدين. 1966م. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. الطبعة السادسة، دار الكتب العلمية، بيروت.
11. إبن هشام، عبدالله بن يوسف. تحقيق: المبارك، مازن ومحمد علي حمد الله. 1985م. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. الطبعة الرابعة، دار الفكر، دمشق.
12. إبن يعيش، يعيش بن علي. 1999م. شرح المفصل للزمخشري. جامعة الكويت، الكويت.
13. أبو البركات الأنباري، عبدالرحمن بن محمد. تحقيق: شمس الدين، محمد حسين. 1997م. أسرار العربية. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.
14. أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد. تحقيق: الصابوني، محمد علي. 1409هـ.ق. معاني القران الكريم، الطبعة الثانية، دار إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.
15. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. تحقيق: عبد الموجود، عادل أحمد وآخرون. 1993م. البحر المحيط. الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت.
16. الأخفش، سعيد بن مسعدة. تحقيق: أمين، عبد الامير محمد. 1985م. معاني القرآن. الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت.
17. التهانوي، محمد علي. 1996م. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.
18. الجرجاني، علي بن محمد. وضع حواشيه وفهارسه: عيون السود، محمد باسل. 1983م. معجم التعريفات. الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت.

19. خليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق: المخزومي، مهدي وإبراهيم السامرائي. 1980م. كتاب العين. الطبعة الثانية، دار الرشيد، بغداد.
20. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. 1983م. مختار الصحاح. الطبعة الأولى، دار الرسالة، الكويت.
21. الزجاج، إبراهيم بن السري. تحقيق: شلبي، عبد الجليل عبده. 1988م. معاني القرآن واعرابه. الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت.
22. الزمخشري، محمود بن عمر. 2002م. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
23. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. تحقيق: معوض، علي محمد وآخرون. 2013م. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.
24. سيبوية، عمر بن عثمان. تحقيق: هارون، عبد السلام. 1988م. الكتاب. الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة.
25. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن. تحقيق: إبراهيم، محمد أبو الفضل. 1964م. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
26. الصبان، محمد بن علي. تحقيق: هنداوي، عبدالحميد. 1425هـ.ق. حاشية الصبان على شرح الاشموني. الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت.
27. الطبرسي، أبي علي الفضل بن الحسن. قدم له: العاملي، السيد محسن الأمين. 1995م. مجمع البيان في تفسير القرآن. الطبعة الثالثة، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
28. الطبري، محمد بن جرير. تحقيق: التركي، عبد الله عبد المحسن. 2001م. جامع البيان عن تأويل آي القرآن. الطبعة الثانية، دار هجر، القاهرة، دمشق.
29. الطوسي، أبي جعفر محمد بن الحسن. تحقيق وتصحيح: العاملي، أحمد حبيب قصير. 1409هـ.ق. التبيان في تفسير القرآن. الطبعة الثالثة، دار التراث العربي، بيروت.
30. الفاكهي، عبد الله بن أحمد. دراسة وتحقيق: العائد، صالح بن حسين. 1990م. شرح الحدود النحوية، الطبعة الأولى، جامعة محمد بن سعود، الرياض.
31. الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. 1412هـ.ق. القاموس المحيط. الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
32. القرطبي، شمس الدين محمد بن أحمد. تحقيق: البردوني، أحمد وإبراهيم أطفيش. 1964م. الجامع لأحكام القرآن. الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية، القاهرة.
33. عبد البديع، لطفي. 1997م. التركيب اللغوي للأدب. الطبعة الأولى، دار المريخ، الرياض.
34. العكبري، عبدالله بن الحسين. تحقيق: البجاوي، علي محمد. 1976م. التبيان في إعراب القرآن. الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
35. المبرد، محمدبن يزيد. 1994م. المقتضب. الطبعة الأولى، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.
36. المقري التلمساني، أحمد بن محمد. تحقيق: عباس، إحسان. 1968م. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب. الطبعة الثانية، دار صادر، بيروت.
37. ياقوت الحموي، شهاب الدين أبي عبدالله. 1990م. معجم البلدان. الطبعة السابعة، دار الكتب العلمية، بيروت.